خلاصة البحث

تمثل مسألة الحكم في الإسلام القضية الأولى التي تكونت تجاهها مواقف مختلفة منذ وفاة الرسول الأعظم ﷺ ، كما تعد المنطلق الأول ، والرافد الأهم لنشوء الفرق والمذاهب الإسلامية عبر التاريخ ، ثم أن العلاقة الحميمة القائمة بين الشأن السياسي والشؤون المعرفية في الإسلام ، دعت بعض الباحثين إلى تبني القول بوجود العلاقة (الضرورية) و(الدائمة) بين (المعرفي) و(السياسي) في الإسلام [1] ، وذلك بالنظر إلى وجود العلاقة الجدلية بين الفقه وبين واقعه وأطره المجتمعية زيادة على ذلك ، أن الانتماء السياسي والعاطفي ، كان له الدور الخطير على الصعيد المعرفي ، لتقاطع السلطة السياسية والسلطة المعرفية من جهة ، ولتأثير السلطة السياسية في تكوين وتوجيه (السلطة المعرفية) من جهة أخرى .

ثم أن الأمرين السياسي والمعرفي أسهما في بلورة المواقف الكلامية والفقهية المختلفة في الإسلام .

وقد تمحور الفقه السياسي الإمامي بالأساس حول مرجعية النص مضافاً إلى المواقف الكلامية المعقلنة في الدراسات التقليدية لقضية الحكم في الإسلام ، كما تميّز بوجود مساهمات جادة في التكييف بين مرجعية النص من جهة ، ومشاركة الأمة في اختيار الحكم من جهة أخرى ،

فظهرت في هذا الشأن ثلاث نظريات للسلطة والحكم في العصر الحديث ، تبنى أصحابها

١. يلتقي السيد السيستاني دام ظله مع الشيخ النائيني قدس سره والشيخ محمد مهدي شمس الدين كثيراً في شكل الحكومة ، فهو يؤمن بأن تكون هذه الحكومة منبثقة من أغلبية الشعب ، عن طريق صناديق الاقتراع ، تحترم الدين الإسلامي ، وتأخذ بقيمه باعتباره دين أغلبية الشعب .

٢. أكد السيد السيستاني دام ظله – في معرض استفادته من قاعدة لا ضرر – على أمرين :-

أ. منح الصلاحيات في الأمور العامة للقائم على حفظ النظام وليس له (ولاية عامة)

ب. شرعية الانتخابات وقيام الفقيه (المنتخب) من قبل الناس عامة بمهام الولاية على (الشؤون العامة) ، ولا يمكن حصر الحكم بالفقيه إلا من باب الاحتياط لعدم إحراز الدليل على ذلك ، إلاّ أنه من مصاديق التعا مل مع القانون والحفاظ على الدين وحرمات الناس .

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الكوفة
كلية الفقه

الدولة المدنية عند السيد السيستاني

م.د علاوي صاحب هلال المرشدي

كلية الفقه / جامعة الكوفة

المطلب الأول

السيد السيستاني بين المرجعية والدولة في الظروف الراهنة

الفرع الأول : السيد السيستاني امتداد لفكر السيد الخوئي قدس سره

إن من يمتلك أدنى بصيرة عن أوضاع العراق في فترة النظام الدكتاتوري البعثي يلحظ وبصورة واضحة أن العراق بدأ ينهار (كدولة) بفعل دكتاتورية السلطة وأفعالها اللاإنسانية . لكن الجانب الأهم من هذا الانهيار كان يستهدف بنية المرجعية الدينية ومكانتها وحضورها العاطفي والوجداني والفكري والسياسي . في حين كانت النجف الأشرف غير مهيأة لمواجهة هذا التحدي بحكم سطوة الأجهزة ومشروع الانهيارات الذي كان يعمل على تهشيم كل شيء وتهميشه .

كان السيد الخوئي قدس سره المرجع القائد المتحصن بالنجف ، المتفتح على المسألة العراقية ، وكان يدرك أن لعبة السلطة تستهدف إحداث الاختراق الكبي ر في البنية وصولاً إلى تنفيذ هدف الإبادة الشاملة لعواطف الناس ووجدانها ، بعد أن استطاع النظام من تكبيل العراقيين بقيود الخوف والقمع ومصادرة الحريات والحروب الطاحنة وعسكرة المجتمع ، ولم يكن الإمام الخوئي يمتلك الكثير من الأوراق بسبب الحظر والقيود والمصادرة باستثناء الورقة المؤثرة وهي النجف والحوزة وقرار المرجعية ومكانتها في النفوس .

في تلك الفترة ، عمل السيد الخوئي على حماية الحوزة العلمية ومدارس العلم ومكانة المرجعية في المجتمع ، ونأى بعيداً عن الممارسات السياسية كافة [١] .

وما ينطبق على مرحلة السيد الخوئي هو ذات ما ينطبق على مرجعية السيد السيستاني مع الالتفات إلى الفارق السياسي الكبير والواضح بين تعامل السيد الخوئي قدس سره مع المسألة في عهد النظام الجائر – بحكم السطوة الأمنية الشديدة – على حماية الدور العقائدي للحوزة في الأمة ، والحفاظ على مكانة المرجعية الدينية رغم الإجراءات التعسفية للنظام ضد العلماء والفقهاء ، لكن السيد السيستاني عالج المسألة عبر ترشيد (العملية السياسية) الجارية في

البلاد مع تشديده على تحديد دور رجال الدين في السلطة السياسية . فهل التحديد صمت أو أن للسيد السيستاني استراتيجية سياسية تضع المرج عية في موقعها الأساسي من قيم الأمة وتعطي للفعاليات السياسية فرصتها المهمة من صناعة الأدوات المحركة للسياسة والحكم وإدارة البلاد .

وما يعنينا هنا أن المرجعية في النجف الأشرف مرت بأطوار لعب التاريخ وتحولات البلاد الاجتماعية والسياسية وأوضاع المجتمع العراقي دوراً مهماً في تطوير حركتها وتوليف مواقفها السياسية . وبجرة قلم نلحظ أن هنالك نسقاً من المواقف والجهود الفكرية والسياسية بذلتها المرجعيات المتعاقبة على النجف اسهمت إلى حد كبير في بلورة أنساق وتوجهات وولدت انفجارات وعي كبيرة لا يمكن تجاهلها في غمرة الكلام ا لسياسي المثار اليوم حول سكوت بعض المرجعيات الدينية عما يجري في البلاد .

وهنا لا بد لنا أن نثير سؤالاً من يمتلك مقياس وضع إشكالية السكوت والثورة ؟ وهل أولئك الذين يصنفون المرجعيات الدينية يمتلكون الوعي التاريخي والسياسي بتحولات المجتمع والدين ومرجعياته أم لا ؟

وما ينبغي قوله هنا ... إن المرجعية الدينية وفي الكثير من المراحل لا تمتلك العصا السحرية التي تستطيع من خلالها تحريك هذا المفصل من حركة الأمة وإثارة ذلك تماماً كما يجري في الحزب السياسي والتنظيم الحركي الذي يواجه في مراحل حياته السياسية تحديات وعقبات وإشكاليات وضغوط محلية – داخلية – تجبره على إخلاء الساحة أو الانسحاب إلى إقليم آخر أو السكوت وعدم إشهار المواقف .

ما حدث في الحقيقة ، أن ذات الأحزاب والكيانات السياسية التي كانت تجد في مرجعية السيد السيستاني مرجعية ساكتة عادت إليه بوصفه يشكل ضمانة مهمة لتسدي د العملية السياسية (الدولة – القوى السياسية) الخيمة التي تجتمع قوى الدولة تحت أعمدتها ولا مفر من أخذ رأيه والاسترشاد بتوجيهاته ووصاياه وأقواله ورؤيته الفقهية والسياسية .

الفرع الثاني : الشمولية والانفتاح في مرجعية السيد السيستاني

١. الشمولية :-

إن مرجعية السيد السيستاني قفزت إلى استيعاب المناخ العالمي في مسح شمولي للأقطار والدول والأقاليم والعواصم ، فالنجف الأشرف – وهي المركز العام للمرجعية – تضفي أشعة على العالم في ومضات مشرقة تُعنى بنشر الإسلام وتعاليم أهل البيت عليهم السلام في كل البلاد العالمية .

إن ا لأطاريح الإنسانية المتعددة التي تحمل لهذه الدول تتضمن فتح المراكز الدينية والجمعيات الثقافية ، وبناء المساجد العامة والحسينيات ، وإنشاء المستشفيات والمصحات والجمعيات التعاونية ، والعناية بالنشء الإسلامي الجديد وفق متطلبات الزمن والشريعة الغراء .

وفوق هذا كله الانفتاح على العالم والاستماع إلى وجهات النظر المختلفة فيما تحلّ به المشكلات الآنية ، وتذاب العقد المتأصلة ، وسد الاحتياجات المادية وتنفيذ المشاريع الحضارية في ضوء طروحات الساحة الإنسانية ، ومع أن هذه الانطلاقات مصدرها مرجعية الإمامية ، إلاّ أنها تفتح صدرها للمسلمين كافة دون تمييز ، وهذه هي رسالة أهل البيت عليهم السلام الحقيقية .

وإذا لاحظت التطبيق العملي للاستيعاب الشمولي لمرجعية السيد السيستاني فإننا نقف على أربعة ظواهر :-

الأولى : الاهتمام العتيد برجال الفكر ، وقادة العلم ، ومبلغي الشريعة ، وذلك من خلال تأكيد المنهج المعرفي الذي ينبغي أن يكون عليه حملة الرسالة ودعاة التبليغ ، فكان التوجيه لتقويم الحوزة العلمية في أنحاء الأرض ، والاعتداد بالمعاهد الدينية التي تُنجب العلماء .

الثانية : التواصل مع شعوب العالم المختلفة عن طريق مكاتب ا لإفتاء العالمي ، وتقوم هذه المكاتب بدور حلقة الوصل بين المرجعية وشعوب العالم من خلال تولي شؤون الإجابة على المسائل الفقهية والعلمية ، والقرآنية ، في ضوء آراء السيد السيستاني ومبانيه وطبق فتواه ومداركه الشرعية ، فتغذي العالم بفنون طائلة الأحك ام ، وترفده بحقول نابضة من

الإنسانيات ، وقد أخذت هذه الأجوبة مسلكها الإعلامي إلى الانترنيت من خلال شبكتي (رافد) و(آل البيت) العالميتين للمعلومات .

الثالثة : مكاتب التبليغ التي تتولى إرسال المبلغين في المواسم والفصول والشهور ، وذلك لأداء الرسالة وإيفاد مئات المبلغين سنوياً لأنحاء كثيرة من العالم تستوعب الأنشطة العلمية والثقافية موفراً دعماً معنوياً وفكرياً ومادياً للمراكز الإسلامية والمؤسسات الدينية في البلدان المختلفة .

الرابعة : مراكز المعرفة الإنسانية ، وأبرزها مركز الرسالة ، ومركز الأبحاث العقا ئدية ، ومركز المصطفى .

ومهمة هذه المراكز نشر القيم الإلهية من خلال التبليغ المنظم ، ومحاربة الأفكار الهدامة بما يقابلها في الفكر الإسلامي المبرمج ، ودفع الشبهات والإشكالات المنحرفة بما يثبت من ضلالها وزيغها عن المنهج القويم .

٢- الانفتاح العالمي في مرجعية السيد السيستاني :-

إن النشاط المعرفي الكبير لمرجعية السيد السيستاني ومن خلال وكلائه المنتشرين في بقاع الأرض لم يقف عند حد معين ، ولم يكن بمنأى عن تطلعات العصر في التجديد والأصالة ، لأنه لا بد للقيم السماوية أن تسود في هذا المجتمع ، ولا بد للمفاهيم الرسا لية أن توطد جذورها في الأرض ، ولا بد للصرح الإسلامي من الشموخ في ذروة ساحقة ، وقمة صاعدة ، وإذا كان الأمر كذلك ، وهو كذلك ، فلا بد من إخضاع وسائل التقنية المعاصرة لفعاليات المعرفة ونشر الوعي الديني والثقافي .

ومن هذا المبدأ الأصيل انطلق وكلاء السيد السيستا ني وفقاً لتوجيهاته السديدة بإنشاء مراكز معرفية كثيرة تعني بشتى العلوم الإسلامية ، وفقاً لأسس منهجية رصينة أهمها :-

١. **مركز آل البيت العالمي :** وهو مشروع متكامل الحلقات في استقبال ، وإحياء الحياة العقلية في استخدام (الانترنيت) وإشباع مواقعه بعلوم آل البيت عليهم السلام بثلاث لغات (العربية ، الانجليزية ، الفارسية) ويُعنى بالقرآن الكريم في جميع مراحله وعلومه ، والحديث الشريف ومصطلحاته ، والتعريف بالتراث الإمامي ، والتركيز

على المسائل العقائدية وعلم الكلام ، والإجابة عن الأسئلة الدينية ، والاهتمام بقضايا الأسرة والمجتمع والتربية الأخلاقية وغير ذلك من العلوم والمعارف [٢] .

٢. **مركز إحياء التراث الإسلامي** : ومهمته الكشف عن نوادر المخطوطات ، والبحث عن شذرات الآثار العلمية ، سواء أكان ذلك من المكتبات الخاصة أو العامة وفي ذلك كله العناء كله ، وأول مهماته : تصوير هذه الآثار إقليمياً أو عالمياً بإشراف الأيدي المتخصصة الأمينة ، ورصد المخطوطات ، وشراء ما تيسر منها ، لاسيما النسخ الأصل بخط المؤلفين والمصنفين أو المصححة على تلك النسخ بما يعتبر النسخة الأم باصطلاح المحققين ، وتوجد في هذا المركز مكتبة عامة تعتبر من أهم المكتبات الخطيّ في العالم .

٣. **مؤسسة الإمام علي** عليه السلام : وتُعنى بشؤون الترجمة والنشر إلى اللغات العالمية الحيّة ، وإيصال الفكر الإمامي إلى الأمم والشعوب المختلفة .

هذا فضلاً عن وجود مؤسسات ومراكز متوزعة في إنحاء العالم هدفها الأساس نشر الوعي الديني والمعرفي الأصيل دون تمييز عرقي أو طائفي أو عرقي [٣] .

المطلب الثاني

السيد السيستاني وتحديات الاحتلال

تمتاز نظرة السيد السيستاني لدخول قوات الاحتلال إلى العراق بالموضوعية والدقة ومعرفة الكثير من الخفايا التي يجهلها عامة الناس ، فهو يعلم أن هذه القوات لم يكن هدفها يوماً الخلاص من النظام – الذي طالما خدم مصالحها في المنطقة – كما لم يكن هدفها السيطرة على أسلحة الدمار الشامل – التي استخدمها النظام ضد شعبه قبل جيرانه في أكثر من مناسبة – في مرأى ومسمع وتوجيه منها ، إن لهذه القوات هدفاً أبعد من ذلك قد يلتقي كثيراً مع أهداف الاحتلال الصهيوني في المنطقة .

ولكن بعد دخول هذه القوات أرض العراق المقدسة ، كيف يتم التعامل مع هذه القوات ، دون إلحاق الأضرار المخطط لها وتفويت الفرصة على المحتلين ، وهنا ظهرت حكمة السيد السيستاني ، وبدا موقفه واضحاً في تعامله مع الأحداث ، فقد رفض سماحته لقاء السيد مجيد الخوئي عندما زاره في بيته (لأنه جاء مع قوات الاحتلال) [٤] ولو لم يأت معها لتغير الموقف .

وقد طلب الحاكم المدني (بريمر) اللقاء بسماحته أربع مرات ، ولم يحصل على الموافقة بل كان يؤكد على الرفض بقوة حتى اليأس ، وجاء مرة (ممثل بريمر) ووقف أمام الدار ، وكانت لحظة محرجة ، ناشدهم السماح بدخول البيت على أنه ضيف ، وبيت المرجعية لا يرفض أحداً ، وكانت النتيجة مع صعوبة الموقف هي الرفض أيضاً ، خوفاً من تكرار اللقاءات بهذه الذريعة [٥] .

وأراد مجموعة من الشباب العمل مع القوات الأمريكية في بحر النجف ، وسُئل سماحته عن جواز ذلك ، فكان أكثر إصرار على الرفض ما دام البناء لمصلحة الأمريكان ، والشباب هؤلاء تعوزهم الحاجة إلى المال ، أما العمل مع هذه القوات فيما يخص عمران البلاد كالمدارس والمستشفيات فلا شبهة في جوازه .

إن مرجعية السيد السيستاني لا تختلف تماماً عما ألتزم به الآخرون فالموقف لدى الجميع واحد ، الاحتلال أمر مرفوض ولا مجال للسكوت عليه مهما تعددت الأسباب ، بل لا بد أن يقف الجميع أمامه بكل قوة من دون اكتراث .

لقد كان السيد السيستاني ومازال مشروعاً إسلامياً وحدوياً ، بدت فيه صفات الرمز ا لديني الذي شكل الضرورة الريادية في أخطر ظروف العراق ، وأعقد مشاكل الأمة ، وأقسى صعوباتها ومكابداتها مع المحن والفتن ، والنزيف المستمر ، في ظل استثناء خطير هو الاحتلال المرير ، وتداعياته القاسية وآثاره الأليمة .

لقد كانت معالم هذا المشروع الكبير هي معالم المرجعية الدينية التي عرفت دورها ، ووعت ظروفها ، وتحملت مسؤوليتها وصممت على أن تقتحم المخاض العسير بما لديها من طاقة الصبر والتدبير .

ولعلنا نلحظ معالم برزت في مسيرته وكيفية التعامل معها :

١. وعي الظروف المحيطة بالواقع العراقي والإسلامي (ظروف الاحتلال وتداعياته) وكيفية مواجهة هذه الظروف بما يحفظ للعراق سيادته وهيبته ، ويمنع إراقة الدماء ، وإزهاق الأنفس ، والتخلص من كابوس الاحتلال المرير بالطرق السلمية وبأقل التضحيات .

٢. معرفة أن الحل السياسي هو الحل الأفضل والأنسب ، لأن رفع السلاح سيعيد حمامات الدم بلا طائل ، خصوصاً بعد ملاحظة أن الهاجس الشيعي هو أسوء هاجس تعاني منه قوات الاحتلال التي وضعت الخطوط الحمراء على الحضور الشيعي المطالب بحقه الطبيعي حسب وجوده على الخريطة السياسية والاجتماعية ، ومن هنا كانت المقابر الجماعية التي صنعها النظام المحاصر من قبل أمريكا عام ١٩٩١ بالضوء الأخضر الأمريكي وبالدعم الميداني ، وبالسماح لطيرانه بالتحليق ، ولصواريخه بالانطلاق لضرب الانتفاضة وإبادتها على مرأى ومسمع دعاة الحرية ، وحقوق الإنسان ، ومن هنا كانت العناوين الثانوية الملزمة بالحل السياسي حاكمة على الحكم الأولي وهو فريضة الجهاد ضد الاحتلال .

٣. تركيز سماحته على قضية الانتخابات ، وسلوكها كحل ديمقراطي يفرز الحقيقة السياسية من رحم التعددية ، والحوار البناء ، والرأي الآخر ، وإذا صدق المحتلون في

وعودهم الديمقراطية ، ولم يكبتوا صوت الأمة فإن الكيان الحقيقي سيفرض نفسه على الواقع ويجد طريقة إلى تصحيح الأمور ، وإعادتها إلى مسارها الحقيقي

٤. الدعوة الدائبة إلى رص الصفوف ، وتوحيد الكلمة وجمع الشمل ونبذ الخلافات الطائفية ، والمذهبية والعرقية والأثنية ، والاستغناء عن لغة العنف ، واستبدالها بلغة التعاطي الديمقراطي ، والحوار الهادئ الرصين ، والمنافسة الشريفة على مسار العقل والعدل والإنصاف والموضوعية .

٥. اتخاذ مبدأ الوسطية في الساحة ، والتزامها دور الشهادة على الوضع القائم ، وما ستلزمه هذا الدور من الرقابة الحريصة والنصيحة الشفيقة ، والرأي الصائب ، والتوجيه السديد ، والمتابعة الدائبة والموعظة الناجعة ، وإذا تطلب الأمر كانت الكلمة القاسية المربية ، والوعيد البناء ، والتنبيه الرادع ، فما دامت المرجعية أباً لهذه الأمة ، فإن أبوابها الكبيرة الرفيعة الحانية الرشيدة ، المقتدرة ، لا بد أن تتجلى في ظروفها الصعبة الحالكة ، المليئة بالمخاطر والعثار والمكائد ، ويكون تجليها لجزمها وصرامتها وقوتها ، كما يكون كذلك بأناتها ، وحلمها ، وسعة صدرها ، وحكمتها ، كما هو ديدن أسوة القادة الرساليين ، رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الذي وصفه الله بقوله : ﴿ ...عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُمْ بِالْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ... ﴾ [٦] ويتجلى النموذج الأبهى لتلك الأبوة الرشيدة في موقف المرجعية من كارثة سامراء بتفجير مرقد الإمامين العسكريين عليهما السلام ، حيث التزم سماحته جانب الهدوء القيادي والاتزان في رد الفعل إزاء الفاجعة التي حركت الشارع من أقصاه إلى أقصاه ، وطالب فيها العنفوان الشيعي مرجعيته بصدور الحكم القاسي ، ولكن المرجعية الوحدوية أبت إلاّ ضبط النفس . وصدور الأمر الكريم بالتزام العقل والمنطق والهدوء ، وتجنب كل ما فيه إثارة طائفية أو فتنة مذهبية .

ولعل في البيان الذي صدر من سماحته حول الأوضاع العراقية وماذا يجب على كل فرد يعيش على أرض هذا الوطن ما يوضح القيمة الكبرى لهذه المرجعية الحكيمة التي تستمد فكرها من الإسلام المحمدي الحنيف .

ولهذا ارتأى البحث ذكر هذا البيان لما فيه من إشراقات محمدية حقيقية ، وليبقى وثيقة أمد العصور :

نص البيان :

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الله تعالى : ﴿ وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا وَاذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنْتُمْ أَعْدَاءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُمْ بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا... ﴾ [٧] صدق الله العلي العظيم

بقلب يعتصر حزناً وألماً أتابع ما يتعرض له أبناء الشعب العراقي المظلوم يومياً من مآسي واعتداءات : ترويعاً ، وتهجيراً ، وخطفاً ، وقتلاً ، وتمثيلاً ، مما تعجز الكلمات عن وصف بشاعتها وفظاعتها ومدى مجافاتها لكل القيم الإنسانية والدينية والوطنية .

ولقد كنت – ومنذ الأيام الأولى للاحتلال – حريصاً على أن يتجاوز العراقيون هذه الحقبة العصيبة من تاريخهم ، من دون الوقوع في شرك الفتنة الطائفية والعرقية ، ومدركاً عظم الخطر الذي يهدد وحدة هذا الشعب وتماسك نسيجه الوطني في هذه المرحلة ، نتيجة لتراكمات الماضي ، ومخططات الغرباء الذي يتربصون به دوائر السوء ، ولعوامل أخرى ، وقد أمكن بتظافر جهود الطيبين وصبر المؤمنين وأناتهم تفادي الانزلاق إلى مهاوي الفتنة الطائفية أزيد من سنتين على الرغم من كل الفجائع التي تعرض لها عشرات الآلاف من الأبرياء على أساس هويتهم المذهبية . ولكن لم ييأس الأعداء ، وجدوا في تنفيذ خططهم لتفتيت هذا الوطن بتعميق هوة الخلاف بين أبنائه ، وأعانهم – للأسف – بعض أهل الدار على ذلك ، حتى وقعت الكارثة الكبرى بتفجير مرقد الإمامين العسكريين عليهما السلام ، وآل الأمر إلى ما نشهده اليوم من عنف أعمى يضرب البلد في كل مكان – ولاسيما في بغداد العزيزة – ويفتك بأبنائه تحت عناوين مختلفة وذرائع زائفة ، لا رادع ولا مانع .

إنني أكرر اليوم ندائي إلى جميع أبناء العراق الغيارى من الطوائف والقوميات المختلفة أن يعوا حجم الخطر الذي يهدد مستقبل بلدهم ، ويتكاتفوا في مواجهته بنبذ الكراهية والعنف واستبدالها بالمحبة والحوار السلمي لحل المشاكل والخلافات كافة .

كما أناشد كل المخلصين الحريصين على وحدة هذا البلد ومستقبل أبنائه من أصحاب الرأي والفكر ، والقادة الدينيين والسياسيين ، وزعماء العشائر وغيرهم بأن يبذلوا قصارى جهدهم في سبيل وقف هذا المسلسل الدامي الذي لو استمر – كما يريده الأعداء – فلسوف يلحق أبلغ الضرر بوحدة هذا الشعب ، ويعيق لأمد بعيد تحقق أماله في التحرر والاستقرار والتقدم .

وأُذكّر الذين يستبيحون دماء المسلمين ، ويسترخصون نفوس الأبرياء لانتماءاتهم الطائفية بقول النبي الأعظم ﷺ في حجة الوداع : ((ألا وأن دماءكم وأموالكم وأعرا ضكم عليكم حرام كحرمة يومكم هذا ، في شهركم هذا ، في بلدكم هذا ، ألا ليبلغ الشاهد الغائب)) وبقوله ﷺ : ((من شهد أن لا إله إلا الله وإن محمداً رسول الله فقد حُقن ماله ودمه إلا بحقهما ، وحسابه على الله عز وجل)) وبقوله ﷺ : ((من أعان على قتل مسلم بشطر كلمة لقي الله عز وجل يوم القيامة مكتوب بين عينيه آيس من رحمة الله)) . وأخاطب الذين يستهدفون المدنيين العُزل والمواطنين المسالمين بما قاله أبو عبد الله الحسين عليه السلام في يوم عاشوراء مخاطباً من راموا الهجوم على حرمه : ((إن لم يكن لكم دين وكنتم لا تخافون المعاد فكونوا أ حراراً في دنياكم ، وأرجعوا إلى أحسابكم إن كنتم عرباً كما تزعمون ... إن النساء ليس عليهن جناح)) فما بالكم تستهدفون أناساً لا دور لهم في كل ما يجري ، من الشيوخ ، والنساء ، والأطفال ، وحتى طلاب الجامعات ، وعمال المصانع ، وموظفي الدوائر الحكومية ، وأضرابهم ؟ إن لم يكن يردعكم عن ذلك دين تدعونه افلا تصدكم عنه إنسانية تظهرون في لبوسها ؟ وأقول لمن يتعرضون بالسوء والأذى للمواطنين غير المسلمين من المسيحيين والصابئة وغيرهم : أما سمعتم أن أمير المؤمنين علياً عليه السلام بلغه أن امرأة غير مسلمة تعرض لها بعض من يدعون الإسلام وأرا دوا انتزاع حليها فقال عليه السلام : ((لو أن أمرؤاً مات من بعد هذا أسفاً ما كان به ملوماً بل كان به عندي جديراً)) فلماذا تسيئون إلى إخوانكم في الإنسانية وشركائكم في الوطن ؟ أيها العراقيون الأعزاء ... إن الخروج من المأزق الذي يمر به العراق أياً كان ، وقف العنف المتقابل بأشكاله كافة ، لتغيب بذلك

– وإلى الأبد إن شاء الله تعالى – مشاهد السيارات المفخخة ، والإعدامات العشوائية في الشوارع ، وحملات التهجير القسري ، ونحوها من الصور المأساوية ، وتستبدل – بالتعاون مع الحكومة الوطنية المنتخبة – بمشاهد الحوار البناء لحل الأزمات والخلافات العالقة ، على أساس القسط والعدل ، والمساواة بين جميع أبناء هذا الوطن في الحقوق ، بعيداً عن النزاعات التسلطية والتحكم الطائفي والعرقي ، على أمل أن يكون ذلك مدخلاً لاستعادة العراقيين السيادة الكاملة على بلدهم ، ويمهد لغد أفضل ، ينعمون فيه بـالأمن والاستقرار والرقي والتقدم بعون الله تبارك وتعالى . وفق الله الجميع لما يحب ويرضى ، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته [٨] .

٢٢ / جمادي الآخرة / ١٤٢٧ هـ

علي الحسيني السيستاني

المطلب الثالث

مفهوم الدولة في فكر السيد السيستاني

توطئة :

ذكرنا أن السيد السيستاني يتفق مع الشيخ النائيني والشيخ محمد مهدي شمس الدين في شكل الدولة ، إلاّ أننا لا نجد رؤية مفصلة وموثقة بعنوان الدولة لدى السيد السيستاني كما هو عند النائيني الذي بلور أفكاره وصاغها بشكل مكتمل في كتابه (تنبيه الأمة وتنزيه الملة)

وقد يُعزى ذلك للظروف الداخلية والخارجية التي عاشها كل منهما . فالسيد السيستاني عاش في وضع العراق المعروف قبل الاحتلال وبعده ، ويدرك كل التجاذبات السياسية ولا بد من التعامل معها بحكمة بالغة لإخراج ال عراق ممّا خُطط وراء الحدود من أجل تمزيق وحدة العراق والقضاء على ماضيه وحاضره بكل مفاصل الحياة .

إن إدراك السيد السيستاني لما يدور في العراق وخارجه ، كان وراء مواقفه من وراء موضوع (الدولة) ، وبعيداً عن آرائه التي كان يمكن أن تكون لديه عن الدولة قبيل الانهيار ، إلاّ أنه بلا شك وجد في رؤية النائيني أقرب وأصح الآراء التي تتناسب والواقع العراقي بظروفه وشروطه وأطيافه المتنوعة ، كان يدرك الحاجة إلى إبراء الشعب العراقي من معاناته ، وإعادة صياغة وعيه بما يتناسب مع الشروط والتحديات التي تضمن إقامة عراق سيد مستقل يستعيد دوره ومكانته في محيطه العربي والإسلامي والدولي ، وكان يدرك سماحته أن هذا لن يكون ممكناً إلاّ من خلال انصهار مجموع الأمة في بوتقة العراق على قاعدة الاختيار الحر الطوعي ومن خلال مساواة كاملة حقيقية تتيح لكل مكون بشري واجتماعي التعبير بحرية وانفتاح طوعية عن آماله وأحلامه وقيمه الدينية والمذهبية والإثنية والفكرية ، وبما يطلق طاقات الجميع في بناء العراق الواحد المنشود .

الفرع الأول : شكل الدولة في فكر السيد السيستاني

لقد أدرك السيد السيستاني أن أفضل الحلول لواقع العراق الراهن هو الدولة المدنية ، لا الدولة الدينية ، وعندما سُئل عن رأيه في إقامة دولة إسلامية في العراق ، أجاب : (إن من يكتب الدستور هم مسلمون وبالتالي فإن مكونها الثقافي والحضاري الإسلامي سيجد

صداه وسينعكس في الدستور) [٩] وأجاب سماحته في مورد آخر عن سؤال : هل تؤيدون الحكم الإسلامي في العراق ؟ وهل تحبون أن تكون دولة العراق مثل دولة إيران الإسلامية ؟ الجواب: (أما تشكيل حكومة دينية على أساس فكرة ولاية الفقيه المطلقة فليس وارداً ، ولكن يفترض بالحكم الجديد أن يحترم الدين الإسلامي الذي هو دين أغلبية الشعب العراقي ولا يقرّ ما يخالف تعاليم الإسلام) [١٠] .

أما شكل الحكومة التي يؤمن بها السيد السيستاني هي أن تكون هذه الحكومة منبثقة من أغلبية الشعب ، تحترم الدين الإسلامي ، وتأخذ بقيمه باعتباره دين أغلبية الشعب ، فيقول سماحته في ذلك : (يفترض بالحكومة التي تنبثق عن إرادة أغلبية الشعب أن تحترم دين الأغلبية وتأخذ بقيمه ولا تخالف في قراراتها شيئاً في أحكامه) [١١] .

إن تشكيل الحكومة أمر ضروري تقتضيه الفطرة البشرية لما يحكم به العقل من ضرورة الاجتماع والتعاون والعمل على إقامة العدل وحفظ المصالح العامة الاجتماعية ، وحفظ وتوفير الخدمات ، وهذا كله لا يتحقق إلاّ من خلال حكومة قوية قادرة على ذلك .

هذه الحكومة كما يذهب السيد السيستاني يجب أن تأتي عن طريق صناديق الاقتراع ، وبشكل ديمقراطي شفاف ، لتعبر عن رغبة الشعب وإرادته .

ولذا أكد السيد السيستاني وفي أكثر من مناسبة أهميةَ الانتخابات .

فمن المعروف في القانون الدستوري اختلاف نظر الفقهاء الدستوريين في كون الانتخابات حقاً أم تكليفاً ومسؤولية للمواطن ، وما نراه لدى فقهاء الإمامية أنهم يرونه حقاً من جهة وتكليفاً من جهة ثانية ، كما يبدو من كلماتهم ، لأنه يتعلق بواجب يعم الجميع ، وهو وجوب حفظ النظام .

وبهذا يتبين أن نظرية الشيخ النائيني مهمة قانوناً ، وناضجة فكراً ، ولعلها حل أمثل للمسلمين عموماً . وقد تابعه عليها فقهاء كبار منهم السيد السيستاني كما يظهر في طيات كلامه الشريف ، بل لعل السيد كان أوضح وأبعد استنتاجاً في بعض الجهات .

فقد ذكر سماحته الفـروض في المسألة وذكر دليل الشيخ النائيني واستفادته من قاعدة لا ضرر ، وفي معرض الأدلة ومناقشة الفروض في مسألة لا ضرر لمّح لنظريته الخاصة به ، والمركبة من أمرين هما [١٢] :

١. منح الصلاحيات (في الأمور العامة) للقائم على حفظ النظام وليس له (ولاية عامة)

٢. شرعية الانتخابات وقيام الفقيه (المنتخب) من قبل الفقهاء بمهام الولاية على (الشؤون العامة) . ولكنه أوضح في مكان آخر من محاضراته أن انتخابه يكون من الناس عامة وليس الفقهاء فقط ، ثم بين أن حصر الحاكم بكونه فقيهاً إنما هو حكم احتياطي عقلي لعدم إحراز الدليل على الانحصار بالفقيه من جهة ، ولكونه أفضل مصاديق التعامل مع القانون والحفاظ على الدين وحرمات الناس ، وبجمع الأقوال يكون السيد قد طلب الأمثل في نظره ... وملخصه : أن قاعدة حفظ النظام توجب إعطاء الصلاحيات في الشؤون العامة لمن يحفظه ، ومن يحفظه يجب أن يكون منتخباً ، وشرعية الانتخابات إنما هي من باب (الحق) والتوكيل بذلك الحق الذي هو حصة من مجموعة الحصص في المجتمع ، وأما الوكيل الشرعي القائم على حفظ النظام فيفضل أن يكون فقيهاً احتياطاً ، ويحتمل كلامه قبول المتفقه ثم غيره ولا يعدم شعب من قانوني أو فقيه ، وهذا يكون من حيث النتيجة متقاربة من نظرية العلامة النائيني إلى حد ما .

وفي موضع آخر وفي محاضراته الفقهية في باب الاجتهاد والتقليد يبيّن سماحته ومن خلال قاعدة لا ضرر ، أنه لا يقول بـ (الولاية العامة) ولكنه يقول بالولاية (في الأمور العامة) حتى لغير النبي ﷺ وهي ولاية مسببة من قبل المسلمين عامة عن طريق الانتخابات .
وأن قاعدة حفظ النظام تمنح الصلاحية لمن يتصدى بطريق شرعي ، وهو هنا بواسطة استعمال الحق الشخصي للمواطنين بانتخابه وكيلاً وممثلاً عنهم .

الفرع الثاني : الدستور وأهميته عند السيد السيستاني

لقد أولى السيد السيستاني مسألة الدستور اهتماماً بالغاً من منطلقات متعددة ، ولأسباب شتى ، فأكد سماحته أنه يجب أن يكتب الدستور بأيدٍ عراقية منتخبة من قبل الشعب ، لا يمارس بحقها أي ضغط داخلي أو خارجي ، تراعي مصالح الشعب العليا وثوابه الدينية ، وقيمه الاجتماعية ، فيقول سماحته : (الدستور العراقي يجب أن يِكتَب من قبل ممثلي الشعب

العراقي الذين يتم اختيارهم عن طريق الانتخابات العامة ، وأي دستور يضعه مجلس غير منتخب من قبل الشعب لا يمكن القبول به) [١٣]

أما صفات هذا الدستور فيجب أن تكون ركائزه هي الثوابت الدينية والأ خلاق السامية والقيم الاجتماعية النبيلة للشعب العراقي إلى جنب مبدأ الشورى والتعددية واحترام الأقلية لرأي الأكثرية ونحو ذلك [١٤]

وعند التأمل قليلاً في القضية العراقية وتجاذباتها المختلفة نلحظ بوضوح أن كتابة الدستور أغلقت الباب أمام كل من يريد هدم العملية السياسية في العراق ، وأنها مكنت العراق من قطع شوط جيد باتجاه إرساء معالم الدولة الحديثة ، من خلال كتابة دستور دائم للبلد وإجراء انتخابات برلمانية ومحلية ، وتوزيع السلطة وتداولاتها ، والاستقلال والسيادة .

وبما أن المجتمع مختلط ولا تحكمه رؤية واحدة ، ولا تكفي الأغلبية لسيادة رأيها بل لا بد من تحقيق التوافق العام بين المكونات الأساسية كافة ، من عرب وكرد وتركمان ، ومن شيعة وسنة ومسيحيين وصابئة وغيرهم من الأقليات ، وهذا التوافق يتم من خلال كتابة دستور يمثل القانون الأم والحد الأدنى من الاتفاق بين هذه الم كونات والتي على أساسه يتم التعامل بينهم ، ومن هنا كان السعي الحثيث على كتابة الدستور ليمثل الوثيقة الأساسية التي يعود إليها الجميع ويحتكمون إليها وتحدد صلاحيات السلطات المختلفة ، وكيفية تداول السلطة ، والحفاظ على حقوق الأفراد ، ولهذا أكد سماحته على أن تكون كتابته بأيدٍ عراقية وليس مفروضاً عليهم ، لأنه سوف يفقد قيمته حينئذ . كما أنه يجب أن يتضمن الحفاظ على المقدس الإسلامي ، وعدم جواز تشريع يخالف الإسلام .

وبهذا يتضح أن السيد السيستاني ومن خلال محاكاته للواقع الحديث تناول المسألة من

جوانب عدة ، أهمها :-

١. تجاوز طرح البحث عن شرعية الحكم إلى طرح مسألة عدم جواز مخالفة القوانين لحرمة مخالفة النظام العام وحرمة الإخلال به ، لما يقتضي به العقل من قبح الفوضى والهرج والمرج والفتنة ، بما يفضي على الجميع التقييد بالقانون . ومن

هنا كان التأكيد المستمر في الاستفتاءات على لزوم الالتزام بالقانون بالنسبة للمواطنين عموماً وعدم جواز مخالفته وحرمة التصرف في الأموال العامة بما يخالف الالتزامات الملقاة على عاتق المواطن .

٢. ضرورة مشاركة الشعب في كتابة الدستور وأن يختار من يقوم بتنفيذ القانون والسهر عليه ، فكان الحث على المشاركة في الانتخابات ، بل الدفع من أجل أن تضم الهيأة التشريعية أناساً مؤهلين في مجالات الفقه والقانون لكي لا يصدر ما يخالف الثوابت الإسلامية .

٣. ضرورة أن ينأى الفقيه بنفسه عن المشاركة في السلطتين التنفيذية والتشريعية ، بل عليه أن يكتفي بعنصر المراقبة الشديدة والإرشاد والنصح الذي يصل إلى درجة الالتزام في بعض حالاته ، انطلاقاً من موقع الأمة لا الحاكم ، حيث امتلك هذا التخويل الطبيعي . وقد بدى ذلك جلياً من خلال ما ورد من مكتب سماحته : (قد سبق للمرجعية الدينية أن أوضحت أنها ليست معنية بتصدي الحوزة العلمية لممارسة العمل السياسي وأنها ترتأي لعلماء الدين أن ينأوا بأنفسهم عن تسلم المناصب الحكومية) [١٥]

وقد جعل في الدستور مادة في غاية الأهمية وهي سر قوة الدستور العراقي ، تتمثل بالمادة الأولى التي تنص على أن الإسلام دين الدولة الرسمي وهو مصدر أساسي للتشريع ، ولا يجوز سن قانون يتعارض مع ثوابت أحكام الإسلام ، وبهذا يؤمن الشرعية المناسبة له .

Abstract

The Islamic political speech today , more than any other time , could be churched with rediscovering our history as a nation and presenting as much as possible comprehension and legality embodied in the speech itself and by Islamic issues

which involved preparing the suitable basis and throwing away many kinds of fanaticism partiality and worshiping persons and titles to activate the rightful way .

Since the Islamic government has a grent and central role in the social progress that Islam had planned to within the general social theory Islamic had defined the responsibilities that became larger due to life complexity best , in this field , to produce , perfect project of the Islamic government that harmonized with the contemporary state .

This , research is a study of lose jurists effort in the state subject and the relating aspects during the Imam occultation .

The study is divided into four chapters the first chapter studies the detailed meaning of state , its rise , form and the development of this concept from the message era till the era of occultation .

In the second chapter we study the religious state that is represented by the faqhih absolute wilayt by studying the varied proofs and those who believed on this kind of state with a concentration on Imam - AL - Khumany as he had turned this concept into a practical status .

The civil state had been dealt with in the third chapter . A group of the Ulama'n of Al-Najaf contemporary jurisprudential school had adopted this project , the first of them was sheikh AL-Na'iny then sheikh Mohammed Mohdi Shamsul-Deen , and it is also understood by the Fatawi of ALosaid AL-seestany . Those jurists believed that the state must be civil and they had their verbal and mental proofs .

The fourth chapter is devoted to another form of state , it is the religious - civil state , it is obvious that the jurists , here tried to make a balance between the divine appointment of the Faqhih and the nation role in selecting the one who represents it by reciting their proofs . The most important figure of those jurists was solid Mohammed Baqhir AL-Sader .

The conclusion contains the most important results . It is followed by the bibliography .

The research compares these opinions , once , and once another it prefers one of them .

الهوامش

١) ينظر : الدكتور محمد حسين الصغير ، أساطين المرجعية العليا ، ص ٢٦٥ وما بعدها .
٢) الصغير ، محمد حسين ، أساطين المرجعية ، ص ٣٧٧ .
٣) ينظر : م . ن ، ص ٣٧٥ وما بعدها .
٤) ينظر : الظالمي ، د . صالح ، المرجعية ومواقفها الصريحة ، السيد السيستاني انموذجاً ، بحث في مجلة آفاق نجفية ، العدد ٢ ، ص ٢٥ .
٥) ينظر : م . ن ، ص ٢٦ .

٦) التوبة : ١٢٨ .
٧) آل عمران / ١٠٣ .
٨) ينظر : الخفاف ، حامد ، النصوص الصادرة عن سماحة السيد السيستاني في المسألة العراقية ،ص٥٦ ، ط ١ ، دار المؤرخ العربي ، بيروت – لبنان ، ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٧ م .
٩) الخفاف ، حامد ، النصوص الصادرة عن سماحة السيد السيستاني ، ص ٢٤٨ .
١٠) م . ن ، ص ٢٤٧ .
١١) م . ن ، ص ٢٤٨ .
١٢) السيستاني ، علي الحسيني ، قاعدة لا ضرر ولا ضرار ، ص ٢٠٢ .
١٣) الخفاف ، حامد ، النصوص الصادرة عن سماحة السيد السيستاني ، ص ٢٤٢ .
١٤) م . ن ، ص ٢٤٥ .
١٥) الخفاف ، النصوص الصادرة عن سماحة السيد السيرتاني ، ص ٢٣٤ .

المصادر والمراجع

القرآن الكريم

حامد الخفاف :-

١ -النصوص الصادرة من سماحة السيد السيستاني (دام ظله) في المسألأة العراقية
ط ١ دار المؤرخ العربي ، بيروت ،١٤٢٧هـ - ٢٠٠٧ م

السيستاني ، علي الحسيني :-

٢ -قاعدة لاضرر لا ضرار ، دار صادر ،بيروت ،ط ١ ، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م

الدكتور صالح الظالمي :-

٣ -المرجعية ومواقفها الصريحة ،السيد السيستاني أنموذجاً بحث في مجلة آفاق نجفية ،العدد ٢

الصغير، محمد حسين:-
٤ -أساطين المرجعية العليا ، بيروت ، ط ١ ،٢٠٠٧ م ،
٥ -الفكر الامامي من النص حتى المرجعية ، دار الحجة البيضاء، بيروت ،ط ١ ، ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م
الصفار ، فاضل :-
٦ -فقه الدولة ، مطبعة باقري ، قم ، ايران ، ط ١ ١٤٢٦ هـ - ١٩٨٣م٠